IUGJEBS
Vol 26, No1, 2018, pp 79-103
ISSN 2410-5198
مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية

تاريخ الإرسال (2017-08-24)، تاريخ قبول النشر (2017-12-02)

دور الشركة العراقية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

أ.م.د. عبدالرحمن عبيد جمعة [1]
وسام مجيد علي [*.1]

[1] جامعة الأنبار – كلية الادارة والاقتصاد– العراق.

[*] البريد الالكتروني للباحث المرسل:
E-mail address: Wissamalfhd90@outlook.com

الملخص:

هدفت الدراسة الى تسليط الضوء على اهمية الشركة العراقية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تنمية هذه المشروعات من خلال تنسيقها مع المصارف العراقية الخاصة انطلاقا من فرضية مفادها هو ان تمارس الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة دورا مهما وكبيرا في تطور المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتشجيع الاستثمار في مثل هكذا مشاريع من خلال تسهيل اجراءات منح التمويل مما يشجع المستثمرين في زيادة استثماراتهم في مثل هذا النوع من المشاريع.

وتوصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات كان اهمها مساهمة الشركة بتمويل (18121) مشروعا صغيرا ومتوسطا خلال المدة 2009-2015 ، مما يؤكد على دورها في تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، كما استطاعت الشركة في توفير فرص عمل للعاطلين بنحو (9050) فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة خلال المدة 2009-2015 مما يعني مساهمتها في الحد من البطالة في العراق.

كما توصلت الدراسة الى مجموعة من التوصيات كان اهمها ضرورة تلبية متطلبات المشاريع الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال تخفيض سقف متطلبات وشروط الإقراض، وزيادة حجم مبالغ القروض الممنوحة من قبل الشركة وعدم تحديدها بمبلغ معين، مع الأخذ بنظر الاعتبار زيادة المدة الزمنية للقرض، وإعادة النظر بأسعار الفائدة على ضوء نشاط المشروع.

كلمات مفتاحية:

الشركة العراقية – المشروعات الصغيرة والمتوسطة – تمويل.

The Role of Iraq Company in Financing Small and Medium Projects

Abstract

The study aimed to clarify the importance of the Iraq company in financing small and medium projects and its role in the development of these projects through coordination with the Iraq private banks.

The research hypothesis is: Iraq company plays an important role in the development of small and medium projects and encourage investment by facilitating the procedures for granting funding for these projects.

The most important conclusions are the contribution of the company to the financing of (18121) small and medium projects during the period (2009-2015) which confirms its role in the promotion small and medium projects, the Iraqi company provided (9050) job opportunities for the unemployed during the period (2009-2015), which means its contribution to reducing unemployment in Iraq.

The most important recommendations are to provide the requirements of small and medium enterprises by reducing lending terms, increasing the amount with the increase in the duration of the loan and setting interest rates based on the activity of the project.

Keywords:

Iraq Company - Small and Medium Projects –Financing.

المقدمة:

تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة العصب الرئيسي لاقتصاد اي دولة، اذ انها تعتبر الدافع الرئيسي للمزيد من الابتكارات التكنلوجية الذي ينعكس في تنوع الصادرات وزيادتها، وبالتالي تشكل احد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي والاجتماعي من خلال توفير فرص العمل، ومن ثم القضاء على الفقر، فضلا عن تقليل الاعتماد على الاستيرادات ودعم الصادرات وتوفير العملة الاجنبية، ومن ثم زيادة الدخل القومي، وينعكس هذا بدوره على تحسين مستوى دخل الفرد والاسرة وزيادة رفاهية المجتمع.

رغم ذلك فان هذه المشاريع تعاني من مشاكل عدة تعترض عملها أهمها اشكالية التمويل، وان هذه المشاريع تبدأ اعمالها برأس مال عائلي، وكثيرا ما يتم استثماره برأس المال الثابت، وان نشاطات عمل المشروع التشغيلية والتطويرية تحتاج الى مصادر تمويل اخرى لغرض النهوض بالمشروع وانتاجيته، ومن هذه المصادر المؤسسات المالية المصرفية التي يلجأ اليها اصحاب هذه المشاريع لغرض تمويل مشاريعهم، وأن هذه المشاريع وخاصة في الدول النامية ومنها العراق تواجه الكثير من الصعوبات والتحديات الداخلية والخارجية، ومن اعقد واصعب المشاكل التي تواجهها هي مشكلة التمويل، لذلك يتطلب توضيح أهمية التمويل بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتحديد الصعوبات والمعوقات التي تواجه هذه المشاريع في الحصول على التمويل اللازم.

مشكلة البحث

تعتبر مشكلة التمويل من اهم واكبر المشاكل التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، اذ كانت السبب الرئيسي في عدم نمو وتطور هذه المشاريع بالمستوى المطلوب بسبب مخاوف هذه المصارف من المخاطر التي تحيط بالمؤسسات المالية في العراق ، اذ لم تكن هناك قبل عام 2009 شركات ضمان لهذا التمويل او مؤسسات مالية يمكن ان تنسق وتنظم عمل وعلاقة المصارف في تمويل هذه المشاريع.

فرضية البحث

يمكن ان تمارس الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة دورا مهما وكبيرا في تطور المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتشجيع الاستثمار في مثل هكذا مشاريع من خلال تسهيل اجراءات منح التمويل مما يشجع المستثمرين في زيادة استثماراتهم في مثل هذا النوع من المشاريع.

أهداف البحث

يهدف البحث الى :-

1- تحليل مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية .

2- تسليط الضوء على اهمية الشركة العراقية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تنسيقها مع المصارف العراقية الخاصة.

3- مدى قدرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في رفع معدلات الناتج المحلي الاجمالي وتقليص معدلات البطالة.

أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من أهمية التمويل المقدم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والذي يمكن ان يمارس دورا مهما في نمو وتطور هذه المشاريع والتي يمكن ان يكون لها دورا رائدا ومهما على مستوى الاقتصاد ككل اذ انها تعمل على سد الحاجة المحلية الى السلع والخدمات ومن ثم تنويع الصادرات من خلال تنوع هذه المشاريع اضافة الى ذلك يمكن ان تستوعب عدد كبير من الايدي العاملة للقضاء على جزء من البطالة، كذلك انشائها لا يحتاج الى رؤوس اموال كبيره لذلك فمن السهل اقامة مثل هكذا مشاريع.

منهجية البحث

اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره انسب المناهج في دراسة دور الشركة العراقية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، هذا المنهج يعتمد عادة على دراسة الواقع كما هو، ويحاول من خلاله وصف الظاهرة موضوع الدراسة وتحليل بياناتها.

ثانيا /ماهية المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودورها في الاقتصاد

تعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة رافدا مهما من روافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وانها تشكل مجالا واسعا لتطوير المهارات الادارية والفنية والانتاجية، اضافة الى انها تعتبر مصدرا للإبداع والابتكار، كذلك قدرتها على المساهمة في تنمية الطاقات الانتاجية وزيادة استيعاب الايدي العاملة اذ انها لا تتطلب اموالا ضخمة كما هو عليه في المشروعات الكبيرة.

ماهية المشاريع الصغيرة

اختلف الكتاب والباحثون في تعريف المشروع الصغير، وذلك بسبب الاختلاف في تعريف مفهوم حجم المشروع الصغير، وقد ظهرت عدة محاولات لتعريف المشروع الصغير من خلال المفاضلة بين عدد من المعايير، وذلك بهدف إعطاء تعريف محدد للمشروع الصغير، ومن هذه المعايير (حجم الإنتاج، حجم المبيعات ، حجم رأس المال، حجم الأجور ، حجم العمالة).

وقد أشارت إحدى الدراسات الصادرة عن معهد ولاية جورجيا في الولايات المتحدة الامريكية ان هناك اكثر من (55) تعريفا مختلفا لهذه المشاريع في (72) دولة في العالم، وهناك معايير مختلفة يعتمد عليها تعريف هذه المنشآت، كرأس المال، عدد العمال، حجم المبيعات، معيار القيمة المضافة، ومعيار التكنولوجيا ومعيار الطاقة الانتاجية (**عبد الحميد و عبود، 2013 : 211**)

كما عرفت مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي المشاريع الصغيرة هي إن يكون عدد العاملين من (10–50)عامل، وتبلغ الموجودات وحجم المبيعات السنوية من (100,000–3,000,000) دولار أمريكي (**Qimiao Fan, 2003**).

حسب مسح سنة (2010) للبنك الدولي وحسب المعلومات المقدمة من (68) بلداً يعتمد التعريف الأكثر شيوعاً على معيار عدد العاملين وقيمة المبيعات وحجم القروض، ويكون على الارجح معياري العمالة وحجم المبيعات الأكثر دقة (**Ardic, Nataliya, 2011 :p7**) .

الجدول (1) يوضح اعتماد الدول على عدد مختلف من العمال كمعيار لتمييز المشاريع الصغيرة عن المتوسطة، هذا المفهوم شاع في المانيا، في حين استخدمت كندا واليابان تعريفا ثنائي المعنى يختلف باختلاف القطاعات، فالمشاريع الصغيرة في كندا هي تلك التي يعمل فيها اقل من (100) عامل اذا كانت في المجال الخاص بالتصنيع، واقل من (50) عامل اذا كانت في المجال الخاص بتقديم الخدمات (**العطية، 2014: 18**).

الجدول (1) تصنيف المشاريع الصغيرة حسب عدد العاملين فيها في بعض دول العالم

الدولة	حجم المشروع	عدد العمال
الاتحاد الاوربي	صغير	10–49

	متوسط	250–50
الولايات المتحدة	الصغير والمتوسط	اقل من 500
تايلند	صغير متوسط	50–15 200–51
تركيا	صغير متوسط	49–10 199–50
الاردن	صغير متوسط	49–10 249–50
تونس	صغير متوسط	49–10 99–50
مصر	صغير متوسط	49–10 100–50
الجزائر	صغير متوسط	49–10 250–50
دول الخليج	صغير متوسط	30 60
اليابان	الصغيرة والمتوسطة	300
العراق	صغير متوسط	9 30–10

المصدر :عبد الحميد، مناهل مصطفى، عبود، سهيلة نجم، دور التمويل في دعم المشاريع الصغيرة في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، مجلد19 ، عدد70 ،2013 ، ص 211 .

اما اليابان اعتمدت على معيار رأس المال واليد العاملة في تعريفها حسب القانون الاساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام (1963) ، وهذه المؤسسات يقل راس مالها المستثمر عن (100) مليون ين ياباني، ويقل عدد العاملين فيها عن (300) عامل **(جمعة، 2015 : 15)**.

جدول (2) تصنيف المشاريع الصغيرة حسب معيار رأس المال في بعض دول العالم

اسم الدولة	حجم المشروع	رأس المال
الولايات المتحدة	الصغير والمتوسط	2 مليون دولار
اليابان	الصغير	490 الف دولار
الاردن	الصغير	30 الف دينار اردني
مصر	الصغير	50 الف جنيه مصري
سنغافورة	الصغير	280 الف دولار
دول الخليج العربي	الصغير	2 مليون دولار

المصدر :عبد الحميد، مناهل مصطفى، عبود، سهيلة نجم، دور التمويل في دعم المشاريع الصغيرة في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، مجلد19 ، عدد70 ،2013 ، ص 212 .

اما صندوق النقد الدولي (International Monetary Fund) فقد اعتمد على معيارا واحدا لتعريف المشاريع الصغيرة يستند الى حجم العمالة المستخدمة في المشروع باعتبار ان هذا المعيار يتسم بالبساطة والسهولة عند المقارنة بين المشروعات (**الورد و ياس، بدون سنة: 15-16**).

اما ما يخص تعريف الاتحاد الأوروبي (European Union) فقد قامت المفوضية الأوروبية بتشكيل لجنة وذلك لغرض وضع تعريف للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في سنة (2006) وقد توصلت اللجنة إلى **(Dabaneh,Farah, 2007: 7):**

- **المشروع المصغر** :هو الذي يوظف أقل من (10) عمال، وقيمة المبيعات أقل من (3) مليون دولار أو مجموع الموجودات أقل من (3) مليون دولار.
- **المشروع الصغير** :هو الذي يوظف أقل من (50) عاملاً، وقيمة المبيعات أقل من (13) مليون دولار أو مجموع الموجودات أقل من (13) مليون دولار.
- **المشروع المتوسط** :هو الذي يوظف أقل من (250) عاملاً، وقيمة المبيعات أقل من (67) مليون دولار، أو مجموع الموجودات أقل من (56) مليون دولار.

اما في العراق فقد اختلف مفهوم المشاريع الصغيرة باختلاف مراحل التطور، فقد كانت وزارة التخطيط في نشراتها الاحصائية لغاية عام 1983 تستخدم معيارا واحدا لتحديد مفهوم المشاريع الصغيرة وهو معيار عدد

العاملين، اي ان المشاريع الصغيرة تستخدم من(1–9) عمال وما زاد عنها فهي كبيرة، ثم عملت وزارة التخطيط تعديلات لهذا المفهوم، وادخلت معيارا اضافيا وهو الاستثمار في المكائن والمعدات، واصبحت المشاريع الصغيرة يتراوح عدد العمال فيها من (1–9) عمال، ورأس مال للمكائن والمعدات لا يتجاوز (100) الف دينار، واستمر هذا المفهوم حتى عام 1991 ، اذ صدر قانون رقم (25) الخاص بالاستثمار الصناعي للقطاعين الخاص والمختلط ، اذ يستخدم فيه معيار واحد فقط لتحديد مفهوم المشروع الصغير وهو معيار رأس المال المستثمر، الذي تقل فيه قيمة المكائن والمعدات (دون المباني) عن (100) الف دينار، دون الاعتماد على معيار حجم العمالة، وبقي هذا المفهوم سائدا حتى صدر قانون الاستثمار الصناعي الاخر رقم (20) لسنة 1998 بعدما اخذت معدلات التضخم تسير بشكل متصاعد، تدهور على اثره سعر صرف الدينار العراقي، وبموجب هذا القانون ازيلت الحدود الفاصلة بين المشروعات الصغيرة والكبيرة على وفق معيار رأس المال المستثمر لأجل تسهيل منح ترخيص الإجازة للمشروعات المرغوب اقامتها، ولا زال هذا التصنيف دون تغير ولحد الان، اذ لم يأخذ بنظر الاعتبار التغيرات التي طرأت على الاقتصاد العراقي **(الطائي، 2009 : 10–11)**، وبالتالي اصبحت المشروعات الصغيرة هي عبارة عن مجموعة من الفعاليات التي يمارسها فرد او مجموعة من الافراد لا يتجاوز عددهم (9) عمال بالاعتماد على نمط مباشر للاتصال والقيام بالإشراف لتحقيق الاهداف المعنية **(رشيد، 2011 : 34)**.

ماهية المشاريع المتوسطة

يعد وضع تعريف محدد للمشاريع متوسطة الحجم مهمة ضرورية من اجل تحسين القدرة على تخطيط وتنسيق وادارة الجهود المبذولة لتنمية وتطوير هذا القطاع، وتحديد برنامج دعمه وتمويله، لكن اغلب دول العالم تواجه صعوبة في وضع تعريف موحد لهذه المشاريع قائم على معيار واحد او على معايير متعددة، مثل عدد العاملين، حجم رأس المال، الدخول السنوية، ودرجة التخصص في الادارة والمستوى التكنولوجي، ويرجع هذا الاختلاف الى ان حجم اي مشروع هو مسألة نسبية يختلف باختلاف الدول وقطاعات الاعمال التي تنتمي اليها تلك المشاريع، في المانيا مثلا حددت المشاريع التي يبلغ عدد العاملين فيها بين (50–449) هي مشاريع متوسطة الحجم **(الورد و ياس، بدون سنة : 14)**.

كما يمكن ان يعرف على انه منظمة مؤقتة لتنفيذ مجموعة من الانشطة المنظمة لتحقيق هدف معين في فترة زمنية معينة وباستخدام موارد متنوعة، وقد عرف المعهد الامريكي لإدارة المشاريع المشروع المتوسط على انه سعي مؤقت لإيجاد منتج منفرد، اما جمعية ادارة المشاريع البريطانية (PMA) فقد عرفت المشروع المتوسط على انه مجموعة من الانشطة المترابطة غير الروتينية لها بدايات ونهايات زمنية محددة يتم تنفيذها من قبل شخص او منظمة لتحقيق اداء وهدف محدد في اطار عدة معايير منها الكلفة، الزمن، الجودة **(خير الدين، 2012 : 26-27)**، اذ ان المشروع في ابسط معانيه هو منظمة مؤقتة مهما قصر او طال عمره، فهناك مشاريع عمرها دقائق او ساعات او ايام او اسابيع وهناك مشاريع عمرها شهور او سنين او عقود من الزمن.

كما عرفت مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي المشاريع المتوسطة على انها تلك المشاريع التي يكون عدد العاملين فيها من (50-300) عامل، وأما الموجودات وحجم المبيعات السنوية من (15,000,000 – 3,000,000) دولار أمريكي، **(Qimiao Fan, 2003)**.

اما في العراق فقد اصدرت مديرية الاحصاء الصناعي في الجهاز المركزي للإحصاء في وزارة التخطيط بيانات تتضمن مؤشرات احصائية عن المنشآت الصناعية المتوسطة في العراق والتي تعود ملكيتها الى القطاع الخاص فقط،وتستخدم من (10-29) عاملا. **(وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المنشآت المتوسطة لسنة 2015)**.

للمشروعات المتوسطة اهمية كبيرة، اذ تنقسم هذه المشاريع الى عدة مستويات طبقا لأهميتها:

أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة على مستوى الفرد(صاحب المشروع)

تتمثل أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة على مستوى الفرد صاحب المشروع فيما يأتي **(رقاني ونريمان، 2013: 16-18)**

1. اشباع حاجة الفرد صاحب المشروع في اثبات ذاته كشخص مستقل له كيانه الخاص.
2. توفر لصاحب المشروع الصغير والمتوسط فرصة تحقيق رسالته وغايته الخاصة من الحياة العملية.
3. ضمان الحصول على دخل ذاتي له ولأسرته اذا ادير المشروع باسلوب علمي رشيد.
4. ان صاحب المشروع الناجح يشعر انه انسان استطاع ان يحقق لنفسه ومجتمعه مالم يحققه الاخرون.
5. ان المشروع الصغير والمتوسط هو طريق الحرية والابداع لدى الافراد في حياتهم العملية.

6. ان المشاريع الصغيرة والمتوسطة تشجع الشباب وتسهل امتهانهم للأعمال الحرة، مما يوفر عليهم الوقت الذي قد يقضونه في انتظار التوظيف في القطاعين الحكومي والخاص ويجنب الشباب هدر طاقاتهم البشرية.
7. ان المشروعات الصغيرة والمتوسطة فرصة لصاحبها لتوظيف قدراته ومهاراته العلمية والعملية لخدمة مشروعه كهواية يعشقها قبل ان تكون وظيفة.

اهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مستوى المجتمع

تبرز أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مستوى المجتمع من خلال دورها في انها **(الورد وياس، بدون سنة: 17)**:

1. انها تتطلب استثمارات رأسمالية منخفضة لكل فرص العمل التي يمكن توافرها.
2. تعد محركا للنمو الاقتصادي.
3. تعمل هذه المنشآت على زيادة مشاركة المرأة في الأنشطة المولدة للدخل.
4. تهيء هذه المنشآت فرص لتكوين قواعد بشرية تتمتع بخبرات ومهارات يمكن ان تساهم في تطوير القطاع الصناعي.
5. بالنظر لصغر حجمها فأنها بإمكانها التوغل في القرى والارياف والحد من هجرة السكان الى المدن الكبيرة وهذه وسيلة تشجع وتدعم الانتاج الزراعي.
6. انها تعد وسيلة لاستثمار المواد الاولية وتؤدي الى تنمية وحماية الصناعات التقليدية ومصدر لتزويد الصناعات الكبيرة بالكثير من احتياجاتها.
7. انها تتناسب مع متطلبات السوق المحلية خاصة في الدول النامية التي تعاني من صغر حجم السوق وانخفاض القدرة الشرائية لدى المواطنين.
8. تسهم في التخفيف من الاوبئة الاجتماعية وانتشار الجريمة (حرب، 2006: 120).

أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الاقتصاد الكلي

تتلخص أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الصعيد العالمي في **(حرب، 2006 : 119-120)**:

1. في ظل الظروف الاقتصادية السائدة وتفشي الفقر في المجتمعات وخاصة مجتمعات الدول النامية، يعتبر انشاء المشروع الصغير والمتوسط من الوسائل الناجحة لتوليد الدخل للعاملين فيها.
2. تعتبر من افضل الطرق للحد من مشكلة البطالة من خلال توفير فرص العمل، وبكلفة اقل من كلفة توفيرها في المشروعات الكبيرة والمشاريع الحكومية، وتتراوح معدلات البطالة في البلدان العربية ما بين (8-30%)، بينما تبلغ نسبة البطالة في بلد مثل اليابان الذي يعتمد على المشروعات الصغيرة والمتوسطة ما نسبته (4.7%)، فالمشروعات الصغيرة في اليابان تشغل قرابة (70 %) من اجمالي القوى العاملة في اليابان، وفي امريكيا قرابة (84 %) من اجمالي القوى العاملة، حيث توفر المشروعات الصغيرة والمتوسطة الامريكية ما قدره (11.2) مليون فرصة عمل خلال المدة (1995-2000).
3. ان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة قدرة على انتاج السلع والخدمات القابلة للتصدير ولديها قدرة على انتاج سلع وخدمات بديلة لتلك المستوردة وبالتالي زيادة الاحتفاظ بالعملات الاجنبية.
4. تساهم بشكل فعال في رفع مستوى الناتج الاجمالي.
5. تساهم في التخفيف من حدة التضخم من خلال توظيف الاموال المعطلة واستخدامها في عملية الانتاج وتوليد الدخل.

دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد:

للمشروعات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما في الاقتصاد الوطني من عدة مجالات وذلك من خلال:

دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية.

تعتبر التنمية هدف تسعى لتحقيقه كافة الامم والشعوب، وان التنمية عملية متعددة الابعاد وتتضمن اعادة تنظيم وتوجيه الهياكل الاقتصادية للبلد، وبما ان المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمارس دورا اساسيا في التنمية

الاقتصادية والاجتماعية فهي مركز اهتمام الحكومات والمنظمات الدولية ، وفي مقدمتها منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) والبنك الدولي، وتزداد اهميتها في الدول النامية لكونها تمثل الافاق الواقعية الوحيدة للتنمية الاقتصادية، واداة فعالة لمعالجة مشكلة البطالة والفقر فيها **(سلمان، 2013 : 63)**.

من المتعارف عليه ان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة دور كبير في التنمية الاقتصادية بوجه عام وفي التنمية الصناعية بوجه خاص، ان تحقيق مساهمة فعالة ومنسجمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية تأتي من خلال **(مباركي، 2002 : 10)**:

- توفير المزيد من الفضاءات بمختلف المناطق لبعث محاضن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تسمح بتنمية الافكار والاعتماد على الذات والمبادرة الفردية، كذلك العمل على احياء انشطة صناعية وحرفية عن طريق تهيئة واستغلال الفضاءات الموجودة.
- وضع استراتيجية متكاملة للنهوض بهذه المؤسسات من خلال دراسات قطاعية شاملة حول الامكانات المحلية والوطنية تمكن من تكوين مصرف خاص بالمعطيات عن طريق منظومة اعلامية توضع تحت تصرف كل الهياكل المعنية بالتنمية وطنيا، وتمكن من انتقاء المشاريع الاكثر مردودية.
- اعداد قائمة بالفرص الاستثمارية من قبل اخصائيين وتحديد معايير يتم على اساسها اختيار الفرص المجدية، واقناع المستحدثين بالأخذ بهذه الفرص وتوفير الدعم الضروري لتجسيدها ومرافقتهم من خلال مراحل الانجاز.
- دعم ثقافة المبادرة والحث على التفكير في العمل المستقل، كذلك نشر ثقافة النجاح بالاعتماد على تنظيم المعارض الخاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- ضرورة ادخال تسهيلات تمويلية جديدة تسمح بتجاوز التباطؤ المسجل على مستوى المصارف في حصول الموافقة او الرفض حول تمويل المشروع.
- تساهم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تشغيل الايدي العاطلة عن العمل، والتخفيف من الفقر والبطالة في المناطق الريفية والحضرية، فضلا عن دورها في توسيع القاعدة الانتاجية في البلاد، وتعمل على

انتاج سلع وخدمات جديدة تغطي الحاجات الاساسية المحلية بدلا من استيرادها من الخارج (**جواد، 2007: 21**).

دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تقليص مشكلة البطالة

ان المنطقة العربية تعاني من ارتفاع معدلات البطالة، اذ يتجاوز معدل البطالة 25% حسب تقرير منظمة العمل العربية لعام 2008 ، وان المعدلات الاعلى للبطالة كانت بين الشباب (**وهيب، 2015: 4**).

اشارت العديد من التجارب والدراسات على قدرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة على امتصاص البطالة، وذلك من خلال توفير فرص العمل لقاعدة عريضة من قوة العمل وتنمية وتطوير طاقاتهم، تمارس المشاريع الصغيرة والمتوسطة دورا مهما سوءا كان في البلدان المتقدمة او البلدان النامية، ففي الولايات المتحدة الامريكية يوجد اكثر من (24) مليون مشروع صغير يولد (52%) من فرص العمل لدى القطاع الخاص، كما تساهم هذه المشاريع بحوالي (80%) من كل الابتكارات والابداعات في السوق الامريكية، اما في اليابان فتشير البيانات الى ان هذه المشاريع قد تخلق حوالي (81%) من مجموع الوظائف داخل البلد، اما في الاتحاد الاوربي حسب بيانات عام 2005 كان هناك ما بين (8–12) مليون مشروع صغير ومتوسط وتمثل نسبة (99%) من مجموع المشاريع (**وهيب، 2015: 4**).

دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في رفع معدلات الناتج المحلي الاجمالي

ان للمشاريع الصغيرة والمتوسطة دور كبير في زيادة الناتج المحلي الاجمالي، فقد بلغ الناتج المحلي الاجمالي في العراق لعام 2015 (191,715,791.80) مليون دينار يقابله قيمة انتاج (84,823.9) مليون دينار، وبلغت نسبة قيمة انتاج المشاريع الصغيرة والمتوسطة من الناتج المحلي الاجمالي لعام 2015 (4%) من الجدول (3) نلاحظ ان هناك انخفاض واضح في نسبة قيمة انتاج المشاريع الصغيرة والمتوسطة من الناتج المحلي الاجمالي لعام 2015 مما كانت عليه في الاعوام السابقة ويعود سبب ذلك الى الانفتاح الاقتصادي الذي شهده البلد، اذ ان دور الضرائب والرسوم ضعيف جدا في توفير الحماية لمنتجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة، اضافة الى ذلك عدم وجود دعم وتشجيع حقيقي من قبل الدولة لمنتجات هذه المشاريع من خلال التعاقد معها، اذ تفضل اغلب الدوائر الحكومية المنتجات الاجنبية المستوردة.

جدول (3) نسبة قيمة انتاج المشاريع الصغيرة والمتوسطة من الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2004-2015)

السنوات	قيمة انتاج المشاريع الصغيرة والمتوسطة (1) مليون دينار	الناتج المحلي الاجمالي (2) مليون دينار	نسبة قيمة الانتاج من* الناتج المحلي الاجمالي (3) %
2004	839,648.6	53,235,358.70	1.57
2005	683,004	73,533,598.60	0.92
2006	1,123,272.5	95,587,954.80	1.17
2007	830,909.8	111,455,813.40	0.74
2008	0	157,026,061.60	0
2009	834,477.3	130,643,200.40	0.63
2010	292,371.7	162,064,565.50	0.18
2011	127,031	217,327,107.40	0.05
2012	191,767.1	254,225,490.70	0.07
2013	244,089.7	273,587,529.20	0.08
2014	117,424.9	258,900,633.10	0.04
2015	84,823.9	191,715,791.80	0.04

المصدر :بالاعتماد على:

1. بيانات الجهاز المركزي للاحصاء في وزارة التخطيط للسنوات2012-2015
2. الموقع الرسمي للبنك المركزي العراقي
3. من عمل الباحث.

ثالثا/ الشركة العراقية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تأسيس الشركة

هي شركة عراقية تأسست في 18 ايار 2009 لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبرأس مال قدره (270) مليون دينار عراقي، بمشاركة 8 مصارف خاصة بهدف المساهمة في تطوير وتحسين الوضع الاقتصادي في العراق، وبهذا سوف تساهم الشركة بتطوير اداء المصارف الخاصة في العراق من خلال توفير القروض الميسرة بمعدل فائدة 10% تذهب منها 4% فوائد للشركة و6% للمصرف **(بتال واخرون، 2011: 59)**.

وتأسست هذه الشركة على وفق اللوائح والقوانين العراقية المتعلقة بالمؤسسات المالية غير المصرفية، وحصلت الشركة على شهادة التأسيس واجازة الممارسة المهنية استنادا الى شهادة التسجيل الصادرة من دائرة تسجيل الشركات لدى وزارة التجارة المرقمة (م ش 72012/2) بتاريخ 2009/5/18 وبموافقة البنك المركزي، ارتفع رأس مال الشركة من (270,000,000) دينار عام 2009 الى (16,464,000,000) دينار عام 2015، وحصلت الشركة خلال مدة عملها على ثلاث منح، بلغ مجموعها (16) مليون دولار مقدمة من الوكالة الامريكية للتنمية الدولية (USAID) **(التقرير السنوي للشركة العراقية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، 2014: 6)**.

جدول (4) حصص المصارف الخاصة المساهمة برأس مال الشركة

المصرف	رأس المال المساهم (دينار)	نسبة مساعمة كل مصرف
مصرف اشور	3,288,708,500	% 19
مصرف بغداد	2,431,100,000	% 14
مصرف الخليج	2,201,136,000	% 13
مصرف الشرق الاوسط	1,914,867,500	% 11
مصرف الموصل	1,795,976,000	% 10
المصرف الاهلي العراقي	1,630,814,500	% 9
مصرف الشمال	1,856,652,000	% 11
مصرف سومر	1,344,745,500	% 8
المجموع	16,464,000,000	

المصدر :التقرير السنوي للشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة لسنة 2015

شكل (1) حصص المصارف المساهمة برأس مال الشركة

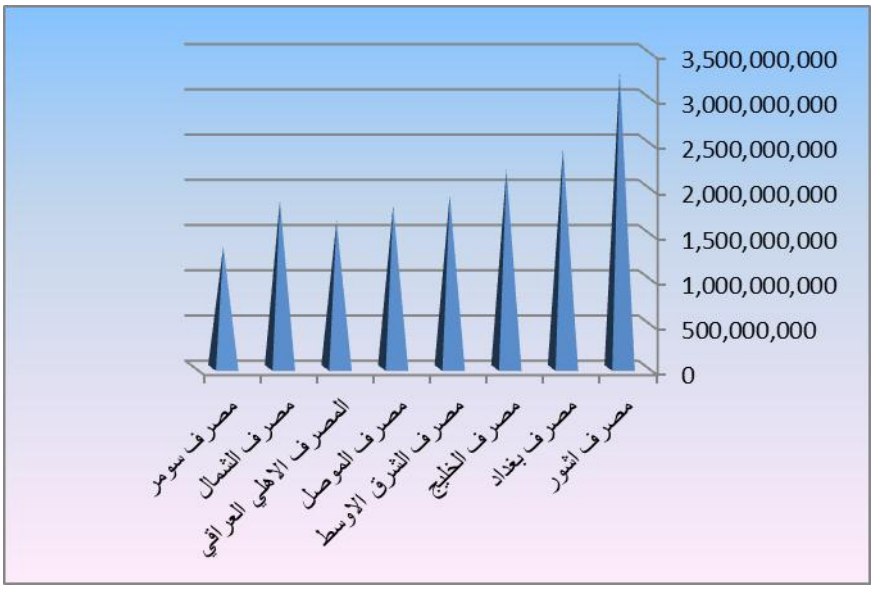

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (4) .

لقد وضعت ادارة الشركة مجموعة من الاهداف عند تأسيسها التي يمكن ان تجعلها الشركة الرائدة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق وذلك من خلال (**التقارير السنوية للشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، 2009-2013**) :

- اعداد برنامج لمنح القروض بما يلائم الوضع الاقتصادي للمقترضين من اصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وافكار وتوجهات المانحين للقروض عن طريق تحديد حجم القروض وفائدة القرض ونسبة التمويل المشترك من قبل المصارف المشاركة في رأسمال الشركة.
- الاسهام في التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال التوسع في منح القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- المحافظة على فرص العمل القائمة، وتوفير فرص عمل للعاطلين.
- منح القروض بأسعار فائدة تشجيعية اقل من معدل الفائدة السوقي.
- انشاء برامج اقراض تشمل جميع شرائح المجتمع ومختلف القطاعات الاقتصادية.

سياسة الشركة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

ان هذه الشركة تعمل على استقطاب الجهات الرامية لتقديم التمويل لأغراض المساعدات والمنح المقدمة والمنظمات الداعمة والمؤسسات الدولية والمحلية.

لقد قامت الشركة العراقية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بإقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة من قبل مجموعة من المصارف المساهمة وبالشكل الاتي **(الدعماوي، 2013: 161)**:

1. بعد مرور 18 شهر من بدأ الشركة اعمالها وتحديدا في 2010/12/31 بلغت القيمة الاجمالية لقروض المصارف المساهمة في الشركة (17,8) مليار دينار عراقي، كما بلغ عدد المستفيدين (781) مقترض موزعين على (17) محافظة.
2. تعزيز ثقافة الاقراض لدى المصارف الخاصة في العراق، والذي يلاحظ عليها انها تنامت بالفعل عن طريق الدعم المادي والفني الذي يقدمه برنامج تجارة التابع للوكالة الامريكية للتنمية، لتوسيع حجم التمويل المقدم لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق.

اذ تمثل الشركة العراقية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الركيزة الثالثة في استراتيجية برنامج تجارة التابع للوكالة الامريكية للتنمية الدولية بعد المصارف العراقية الخاصة والشركة العراقية للكفالات المصرفية، وهذه الاستراتيجية تقوم على توسيع نفاذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقراض المصرفي، وان برنامج تجارة يعد ممولا لقروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة الى تقديم الدعم الفني من خلال الملاكات العاملة في المصارف الخاصة وشركة الكفالات المصرفية والشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دورات تدريبية خاصة في مجال الإقراض وتهيئة وحدات إقراض متخصصة في المصارف.

الية عمل الشركة العراقية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

الشكل (2) يوضح الية عمل هذه الشركة وكما يلي:

شكل (2) الية عمل الشركة العراقية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

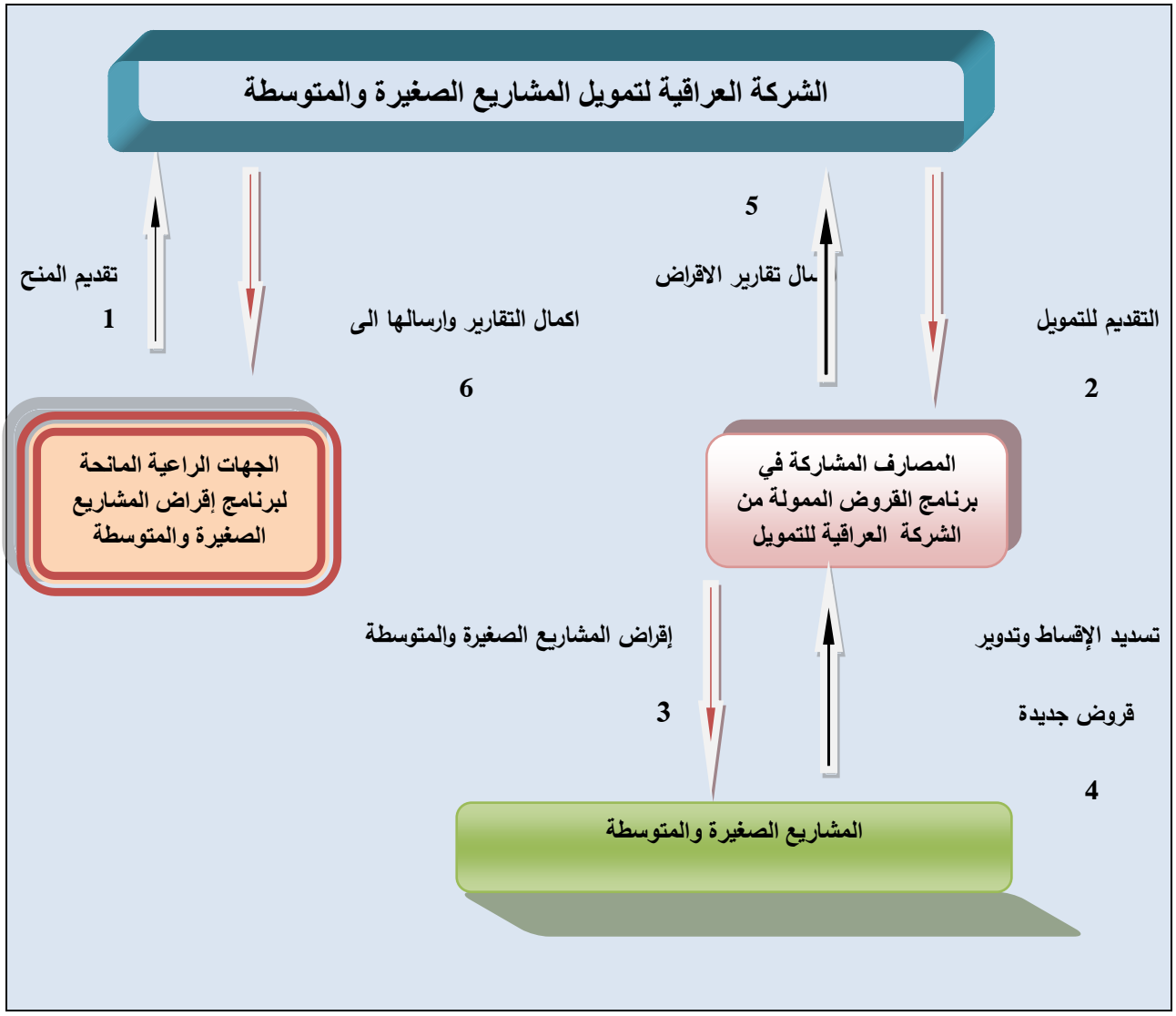

المصدر :من اعداد الباحث بالاعتماد على المعلومات المقدمة من الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

الشكل (2) يبين الية تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من قبل الشركة العراقية للتمويل، اذ تبدأ هذه الالية من خلال تقديم المنح من قبل الجهات المانحة لبرنامج اقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة للشركة العراقية للتمويل، وتقوم هذه الشركة بتقديم التمويل للمصارف المساهمة في برنامج الشركة، وبعدها تقوم المصارف بتقديم القروض للمستفيدين اصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ومن ثم يقوم المستفيدين بتسديد

القروض للمصارف المانحة، وبعدها تقوم المصارف بارسال التقارير الى الشركة العراقية للتمويل التي تقوم باكمال التقارير وارسالها الى الجهات الراعية او المانحة لبرنامج اقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

نتائج اعمال الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في اقراض المشروعات للمدة (2009-2015)

ان الشركة العراقية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعمل على استدامة التمويل، وذلك من خلال جذب القروض والمنح الخاصة بتنمية وتطوير هذه المشروعات، وهي تعتمد في ذلك على **اولا** :المنح المقدمة لها من المنظمات الدولية والجهات الحكومية، **ثانيا** :التمويل المشترك من قبل المصارف المشاركة في البرنامج، **ثالثا** :تعتمد على اعادة اقراض المبالغ المسددة للقروض، ، اذ يتم جمع القروض المسددة لدى المصارف المساهمة واعادة استخدامها لتمويل جيل جديد من القروض **(بريهي ونعيم، 2016: 316)**.

توزيع القروض حسب السنوات

جدول (5) نتائج قروض الشركة العراقية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة للمدة (2009-2015)

(مليون دولار)

السنة	عدد القروض	مبلغ اسهام الشركة	مبلغ تدوير القروض	مبلغ اسهام المصرف	المبلغ الاجمالي للقروض
2009	404	6	0.2	1.6	7.8
2010	781	7	4.5	3.6	15.1
2011	1249	7	10.75	5.273	23.023
2012	2806	16.8	18.2	9.2	44.2
2013	3834	16.8	29.7	16.7	63.2
2014	4479	16.8	34.48	16.7	33.5
2015	4568	16.8	41.75	16.118	32.92

المصدر :من اعداد الباحث بالاستناد الى التقارير السنوية للشركة للمدة (2009-2015)

اذ نلاحظ من الجدول (5) انه في عام 2009 بلغت القيمة الاجمالية للقروض المقدمة من الشركة بواسطة المصارف المساهمة في البرنامج (7.8) مليون دولار، وذلك من خلال تقديم (404) قرض موزعة على

(16)محافظة عراقية، اذ تمكنت الشركة من تحقيق تلك النتائج باستخدام مواردها المالية، اذ بلغ اسهام الشركة (6)مليون دولار من القروض الاجمالية الممنوحة، وشكلت ما نسبته 77% من اجمالي القروض المقدمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

في حين بلغ حجم التمويل المشترك المقدم من المصارف المساهمة حوالي (1.6) مليون دولار، اي بنسبة (20.5%) من القيمة الاجمالية للقروض، كما بلغت قيمة التدوير لتسديد القروض (0.2) مليون دولار، اي بنسبة (2.5%) من القيمة الاجمالية للقروض.

في عام 2015 بلغت قيمة القروض الاجمالية (32.92) مليون دولار، وذلك من خلال منح (4568) قرضا، كما بلغت المنح المصروفة من قبل الشركة (16.8) مليون دولار، وبلغ التمويل المشترك من قبل المصارف المساهمة (16.118) مليون دولار، حيث بلغت نسبتها (27%) من قيمة القروض الاجمالية، وبلغت قيمة التدوير الخاصة بتسديد القروض (41.75) مليون دولار.

اضافة الى ما تقدم نلاحظ ان الشركة خلال السنة الاولى من بدأ عملها كانت استراتيجيتها تعتمد في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل اساسي على المنح المقدمة لها من الوكالة الامريكية للتنمية الدولية (USAID) وبنسبة 77% من اجمالي القروض، اما النسبة المتبقية موزعة بين التمويل المشترك للمصارف المساهمة وقيمة التدوير للقروض المسددة.

كذلك نلاحظ ان اجمالي القروض الممنوحة من قبل الشركة اعتمدت بالأساس على قيمة التدوير للقروض المسددة والتي شكلت ما نسبته (47%)، اما النسبة المتبقية موزعة بين القروض الممنوحة من الجهات الراعية والتمويل المشترك من المصارف المساهمة.

توزيع القروض حسب القطاعات : جدول (6) يوضح قروض الشركة الموزعة حسب القطاعات، اذ نلاحظ ان اغلب القروض الممنوحة من قبل الشركة العراقية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي قروض منحت للقطاع التجاري والخدمي بواقع (2488) و (1126) قرض، وقيمتها الاجمالية بلغت (44,324,050) و (18,981,523)الف دينار على التوالي، اي بنسبة (57.1)% و (25.8)% على التوالي من اجمالي القروض الممنوحة من قبل الشركة للمدة (2009– 2015)، كما بلغت القروض الممنوحة الى القطاع الصناعي

(395)قرض، وقيمة اجمالية بلغت (8,842,899) الف دينار، اي بنسبة (9%) من اجمالي القروض الممنوحة.

جدول (6) توزيع قروض الشركة حسب القطاعات للمدة(2009-2015)

القطاع	عدد القروض	الاهمية النسبية%	القيمة الاجمالية للقروض (الف دينار)
الانشائية	71	1.6	2,131,921
تجاري	2488	57.1	44,324,050
خدمي	1126	25.8	18,981,523
زراعي	164	3.7	4,378,454
سياحي	28	0.6	976,125
صحي	85	1.9	1,965,344
صناعي	395	9.3	8,842,899
المجموع	4357	100	81,600,316

المصدر :تم اعداد الجدول بالاعتماد على بيانات الشركة العراقية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

توزيع القروض حسب فئات المجتمع: لقد كانت مبادرة الشركة العراقية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة تهدف لخدمة ودعم جميع فئات المجتمع من خلال تقديم قروض تساهم في انشاء مشاريع جديدة او اعادة تشغيل مشاريع توقفت نتيجة لظروف قسرية، وقد استطاعت الشركة من خلال شبكة المصارف التابعة لها من الوصول الى اغلب فئات المجتمع والتي شملت) الرجال، النساء، المهجرين، الاقليات والشباب(، وقد كانت نتائج هذا البرنامج خلق قروض بقيمة (70) مليون دولار امريكي وتوفير فرص عمل مباشرة وغير مباشرة جديدة بلغت (9050)فرصة عمل.

جدول (7) نتائج منح قروض مبادرة الشركة العراقية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة حسب فئات المجتمع لعامي 2014و2015

الفئات	عدد القروض المضمونة لعام 2015	عدد القروض المضمونة لعام 2014	نسبة القروض الممنوحة لعام 2015	نسبة القروض الممنوحة لعام 2014
مهجرين	2255	2215	49%	50%
نساء معيلات	1005	990	22%	22%
شباب	231	365	5%	8%
اقلية دينية	546	544	12%	12%
اخرى	531	365	12%	8%
المجموع	4568	4479	100%	100%

المصدر :التقرير السنوي للشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة لسنة 2014 .

شكل (3) نسبة مبادرة الشركة في منح القروض على فئات المجتمع

2015

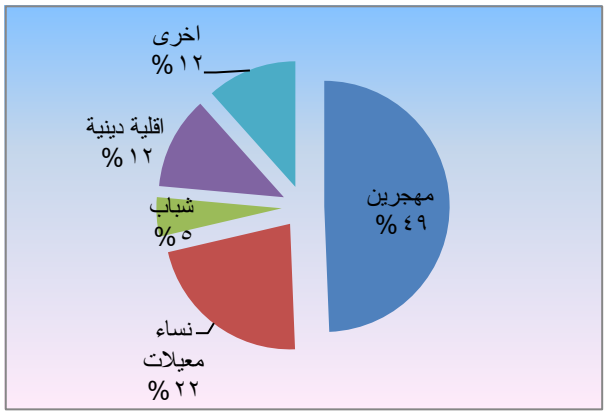

2014

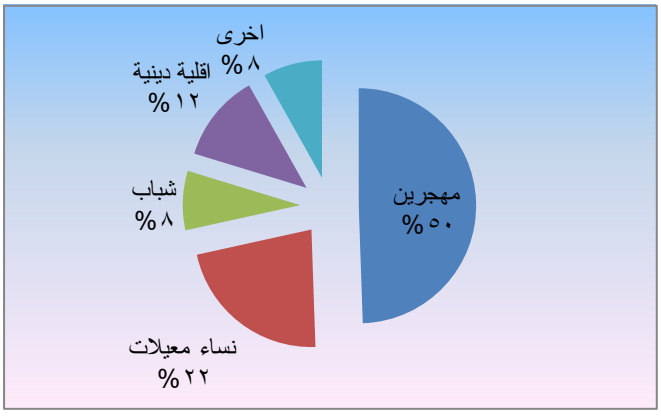

المصدر :من اعداد الباحث بالاعتماد على جدول(7)

توزيع القروض حسب التوزيع الجغرافي : قامت الشركة بتوزيع قروضها على (18) محافظة من خلال (9) مصارف خاصة بفروعها الـ (99) فرعا، منها (34) فرع في بغداد و (31) فرع في المحافظات الشمالية و (34)فرع في المحافظات الجنوبية، وتتركز (81.4%) من القروض في المحافظات الشمالية والمحافظات الوسطى الشمالية، نتيجة لتوفر الثقافة المصرفية والظروف الامنية المستقرة نسبيا.

جدول (8) عدد ومبالغ القروض المقدمة من قبل الشركة العراقية حسب التوزيع الجغرافي

التفاصيل	مبلغ القرض (دينار)	عدد القروض	نسبة التركز%
المحافظات الشمالية	16939	1301	23.5
المحافظات الوسطى الشمالية	41719	2703	57.9
المحافظات الوسطى الجنوبية	8781	402	12.2
المحافظات الجنوبية	4606	162	6.4

المصدر /التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق لعام 2015

رابعا / الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

في ضوء ما ورد في محاور البحث والتي تناولت دور الشركة العراقية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق للمدة (2004-2015)، خلصت الدراسة بمجموعة من الاستنتاجات التي يمكن ايجازها بما يأتي:

1- ساهمت الشركة بتمويل (18121) مشروعا صغيرا ومتوسطا خلال المدة 2009-2015 ، مما يؤكد على دورها في تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة .

2- استطاعت الشركة في توفير فرص عمل للعاطلين بنحو (9050) فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة خلال المدة 2009-2015 ، مما يعني مساهمتها في الحد من البطالة في العراق.

3- استطاعت الشركة جذب جزء كبير من المصارف العراقية وتنسيق عمل هذه المصارف لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

4- عدم وجود دعم وتشجيع حقيقي من قبل الدولة لمنتجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة، من خلال التعاقد معها، إذ تفضل اغلب الدوائر الحكومية المنتجات الأجنبية المستوردة، وضعف دور الضرائب والرسوم لتوفير الحماية لهذه المنتجات.

5- ان السياسة الائتمانية المتشددة المتبعة من قبل المصارف العراقية خاصة بعد سنة 2003 المتمثلة بارتفاع معدل الفائدة أدى إلى انخفاض حجم التمويل الممنوح للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، كما ان ضعف فرصة حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة على التمويل يعود الى الشروط والضمانات والكفالات الواسعة للموظفين التي تطلبها المؤسسات المعنية بالتمويل.

التوصيات

في ضوء معطيات الدراسة ونتائجها يمكن تقديم التوصيات الآتية:

1- ضرورة تلبية متطلبات المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال تخفيض سقف متطلبات وشروط الإقراض، وزيادة حجم مبالغ القروض الممنوحة من قبل الشركة، وعدم تحديدها بمبلغ معين، مع الأخذ بنظر الاعتبار زيادة المدة الزمنية للقرض، وإعادة النظر بأسعار الفائدة على ضوء نشاط المشروع.

2- توفير الحماية لمنتجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة عبر تفعيل دور الرسوم والتعريفات الجمركية واقامة المعارض للتعريف بمنتجات هذه المشاريع.

3- زيادة عدد المصارف الخاصة المشاركة في الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ومن ثم قدرة هذه المصارف على منح الائتمان بصورة اكبر.

4- فتح فروع للشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة تتوزع في بغداد والمحافظات الاخرى، لغرض منح القروض والتسهيلات الائتمانية بصورة مباشرة للمستفيدين اصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، اضافة الى العمل على خفض اسعار الفائدة لهذه القروض .

5- العمل على استمرار تطوير الملاكات العاملة في الشركة العراقية للتمويل لتواكب التطورات المتلاحقة في مجال التسويق ومنح التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

المصادر

اولا: المصادر العربية

بتال، احمد حسين والراوي، محمد مزعل وعلي، وسام حسين (2011م)، دور المصارف الخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، مجلد 4، عدد7، ص59.

بريهي، فارس كريم ونعيم، حسين شريف (2016م) مؤسسات التمويل الخاصة ودورها في تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، مجلد 22، عدد88، ص311.

جمعه، عصام محمود(2015م)، قروض المشاريع الصغيرة، رسالة ماجستير في القانون، جامعة ال البيت.

جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية، الاحصاء الصناعي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2015.

جواد، نبيل (2007م)، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤسسة الجامعية، بيروت، الطبعة الأولى.

حرب، بيان (2006م)، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 22، العدد 2، ص119-120.

خير الدين، موسى احمد (2012م)، ادارة المشاريع المعاصرة، دار وائل للنشر، ط1، عمان.

الدعماوي، سالم سوادي حمود (2013م)، دور المصارف الحكومية والخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة، بحث مقدم الى المعهد العالي للدراسات لمحاسبية والمالية في جامعة بغداد لنيل شهادة الدبلوم العالي في المصارف.

رشيد، محمد عبد الهادي (2011م)، دور حاضنات الاعمال بالنهوض بالمشروعات الصغيرة، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

رقاني، بوخطة، نريمان، خمقاني (2013م)، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالقروض البنكية، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ــ ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قسم علوم التسيير.

سلمان، كاظم خماط (2013م)، المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودورها في النمو الاقتصادي في العراق، مجلة جامعة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 3، العدد 5،ص 63.

الشركة العراقية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، التقارير السنوية للشركة للسنوات 2009-2013، صفحات متفرقة.

الشركة العراقية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، التقرير السنوي للشركة لسنة 2014.

الطائي، عقيل عبد الحسين عوده(2009م)، دور الصناعات الصغيرة للنهوض بالاقتصاد العراقي، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة.

عبدالحميد، مناهل مصطفى وعبود، سهيلة نجم (2013م) دور التمويل في دعم المشاريع الصغيرة في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، مجلد 19، عدد 70، ص 211.

العطية، ماجدة (2014م) ادارة المشروعات الصغيرة، دار المسيرة ط5، عمان.

مباركي، محمد الهادي (2002م)، المؤسسة المصغرة ودورها في التنمية، الملتقى الوطني الاول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، الاغواط ، جامعة عمار ثليجي، الاغواط.

الورد، ابراهيم موسى، ياس، راوية عبدالرحيم، استراتيجية مقترحة لتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في العراق، المؤتمر العلمي السابع لكلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ص 14–16.

وهيب، انتصار رزوقي (2015م)، دور المشاريع الصغيرة في الحد من مشكلة البطالة (العراق والاردن حالة دراسية)، مجلة الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد 102، ص4.

ثانيا: المصادر الاجنبية

Qimiao Fan: "Importance of SMEs and the Role of Public Support in Promoting SME Development" : From a conducts workshop , A policy Dialogue for SME in Russia, Sep, (2003).

Ardic P. Oya , Nataliya & Mylenko , S. Valentina : **"Small and Medium Enterprises"** , Publication The World Bank , Washington , USA , (2011).

Dabaneh , Rana andTukan , Farah; Booklet of Standardized , "**Small and Medium Enterprises Definition "** ,Printed in United States Agency for International Development , The first edition (2007) .